مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٦٥**

الجمعة، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد آيك
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد لو فرابي دو إيلين
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد شري أناند شارما
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان

إحاطة إعلامية يقدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان

إحاطة إعلامية يقدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الأثر الذي يمكن أن تتركه الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

وكما يدرك الأعضاء، فقد بدأ المجلس يركز على هذه المسائل منذ بعض الوقت، اعترافاً منه بتزايد التهديدات للسلم والأمن التي تشكلها المخدرات والجريمة. وتمثل ذلك في أشياء من بينها البيانات الرئاسية التي تدعو إلى توحيد الاستجابات لهذه التحديات العالمية في برنامج عمل الأمم المتحدة الأوسع نطاقا للأمن والتنمية، وكذلك زيادة التعاون الإقليمي والدولي في إطار المسؤولية المشتركة لمواجهة هذه التحديات. ونحن في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نستنير بتلك الرسائل الواردة من مجلس الأمن بوصفها توجيهات نترجمها في سياساتنا وأنشطتنا التشغيلية.

ويسعدني أن أبلغ المجلس اليوم بأن فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، التي أنشأها الأمين العام ويشارك في رئاستها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية، قد بدأت عملها. بالأمس، في اجتماع للرؤساء، اتخذنا قرارات تهدف إلى تعزيز التنسيق الجدي داخل منظومة الأمم المتحدة، كما تهدف إلى تعزيز قدرتنا على الاستجابة للاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة. ونتطلع إلى إبقاء المجلس على اطلاع على أنشطة فرقة العمل في المستقبل.

وكما يعلم المجلس، تم بالأمس أيضاً إطلاق التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للمرة الأولى. كانت تلك خطوة أخرى نحو دمج مسائل المخدرات والجريمة في جدول الأعمال العام للأمم المتحدة.

لا تزال المخدرات غير المشروعة تقوض الاستقرار والأمن والصحة في أجزاء كثيرة من العالم اليوم. ويعاني الملايين في جميع أنحاء العالم ويموتون من جراء الاستخدام غير المشروع للمخدرات. وفي الوقت نفسه، يؤجج الاتجار بالمخدرات أعمالاً إجرامية عالمية تبلغ قيمتها مئات المليارات من الدولارات. على سبيل المثال، يمكن للمواد الأفيونية وحدها أن تدر ما يصل إلى ٦٨ مليار دولار سنويا من الأرباح غير المشروعة، والكوكايين ٨٥ مليار دولار. يؤثر ذلك تأثيرا خطيرا على التنمية والأمن. ونشهد المزيد والمزيد من أعمال العنف والصراعات والأنشطة الإرهابية التي يغذيها أباطرة المخدرات.

إن مواجهة مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية مشتركة. يجب أن تكون استجابتنا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية شاملة ومتوازنة وهادفة. يجب أن تسير تدابير الحد من العرض جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى

خفض الطلب. فلن يكون أحدها فعالاً بدون الآخر. توفر اتفاقيات المخدرات الإطار القانوني العالمي القوي لهذا النهج المتوازن الذي تمثل الصحة محوره ويرتكز على احترام حقوق الإنسان.

فالكثير من حالات الأزمات قيد النظر من قبل مجلس الأمن – مثل الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، وظاهرة القرصنة في الصومال، وأفغانستان، ويمكنني أن أذكر المزيد – تظهر بجلاء قدرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وعائداتها على زعزعة استقرار الفترات الانتقالية، وتعطيل العمليات السياسية، وعرقلة التنمية. وتظهر هذه الحالات أيضا كيف يمكن لدولة هشة واحدة تعاني من المخدرات والجريمة أن تأخذ رهينة لديها استقرار منطقة بأسرها وتقدمها.

نحن بحاجة إلى اعتماد استجابات عملية وواقعية لهذه المشاكل. من وجهة نظر المكتب، نرى ما لا يقل عن أربعة مجالات محتملة للاستجابة في هذه المرحلة. أولا، فيما يتعلق بالتعاون الدولي المعزز، تستطيع للأمم المتحدة تيسير هذه العملية، بيد أن الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية منسقة من جانب الدول الأعضاء لإحداث تأثير حقيقي بقمع سوق إجرامية منظمة. نحن بحاجة إلى أن نكون أفضل تنسيقا. يجب حقاً أن يبدأ التنسيق بمنظومة الأمم المتحدة، لكنه لا يمكن أن ينتهي هناك. ولا شك أن مجلس الأمن يستطيع القيام بدور رئيسي في ذلك الصدد.

ثانيا، من شأن تعزيز القدرات الإقليمية أن يقيم متراساً حول الدولة الهشة، وأن يمكّن جيرانها من الاضطلاع بدور استباقي في الاستجابة. على سبيل المثال، أكمل المكتب الآن صياغة برنامج إقليمي جديد لأفغانستان والدول المجاورة. سيكون البرنامج الأول من نوعه لمعالجة هذه المسألة، في حين كان لدينا في السابق برامج منفصلة لكلٍ من أفغانستان وإيران وباكستان وآسيا الوسطى. ونقوم الآن بمناقشة مشروع البرنامج الإقليمي مع شركائنا في الدول الأعضاء. وتتلخص الفكرة في معالجة المسألة بطريقة استهدافية، ومجدية، وأكثر شمولا، وقائمة على النتائج. وآمل أن نكون قادرين على التوقيع على البرنامج والبدء في تنفيذه قبل نهاية العام.

ينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بغرب أفريقيا – وهي من المناطق المثيرة للقلق بالنسبة لمجلس الأمن – حيث اعتمد المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في العام الماضي برنامجاً إقليمياً جديداً. ونعتزم مساعدة بلدان المنطقة على التغلب على المشاكل الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وآمل أن يساعد هذا البرنامج الإقليمي أيضا على الحد من تدفق المخدرات غير المشروعة إلى أوروبا من أمريكا اللاتينية عبر غرب أفريقيا.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتزم الأمين العام، كما يدرك المجلس، اقتراح استراتيجية شاملة للطوارئ للأمم المتحدة من أجل تحسين معالجة المشاكل في المنطقة. والمكتب مستعد أيضا للمساهمة في ذلك على أساس نهجنا البرنامجي الشامل. يمكننا معالجة مسائل مثل الفساد، الذي كان واحداً من عوامل إثارة الاضطرابات في العديد من الدول في المنطقة، فضلا عن سيادة القانون، وإصلاح الشرطة وإصلاح السجون. نحن بحاجة أيضا إلى التفكير في تزايد كبير في الجريمة والاتجار بالمخدرات في هذه المنطقة. ويجب أن نكون مستعدين لمواجهة خطر الإرهاب. يستطيع المكتب أن يوفر شبكة من المكاتب الميدانية وتقديم المشورة بناء على خبرتنا بصفتنا وصياً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية، ستساعد الاستثمارات الثابتة والاستباقية في مؤسسات العدالة الجنائية في الدول الضعيفة على المحافظة على سيادة القانون في تلك البلدان. ومن شأن هذا أن يقلل من إمكانية التأثر بالجريمة المنظمة، ويخفف من حدة تأثير الظواهر السلبية المرتبطة بالفساد، وزيادة العنف وتمويل الإرهاب، ويعزز إمكانيات المؤسسات الوطنية للقيام بدور فعال في الاستجابة.

رابعا، فيما يتعلق باعتماد استراتيجية شاملة ومتعددة التخصصات، قد تكون لدينا الفرصة للإنجاز إن تصدينا بطريقة منسقة وشاملة للتحديات الناتجة عن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. لقد وضع المكتب هذا النهج المتكامل في بعثاته الميدانية والأنشطة البرنامجية الأخرى.

وأسوق مثالا واحدا فحسب: نحن فخورون بحقيقة أننا تمكنا من مساعدة حكومة قيرغيزستان على إعادة تشغيل وكالتها لمكافحة المخدرات. لقد تم ذلك، وتم إبرام الاتفاق، وبدأت الوكالة تؤدي وظائفها. ولكننا لم نكتف بذلك، فاتخذنا على الفور خطوة أخرى بافتتاح برنامج يساعد حكومة قيرغيزستان على مواجهة التحديات المتصلة بالفساد؛ والافتقار إلى سيادة القانون؛ والحاجة إلى تحسين التشريعات؛ وإصلاح الشرطة؛ وإصلاح نظام السجون. وهكذا فإننا لا نعالج مسألة المخدرات فحسب، وإنما أيضا كل المجالات ذات الصلة التي تغذي الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو تستفيد منه.

والأمر نفسه ينطبق على الصومال ومسألة القرصنة. فمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة يواصل مساعدة بلدان المنطقة على مقاضاة القراصنة وسجنهم، ونفخر بحقيقة أن ما يقرب من ٨٠٠ قرصان قد تم سجنهم نتيجة للجهود التي بذلناها لمساعدة كينيا وسيشيل وموريشيوس والبلدان الأخرى في المنطقة.

إلا أن الجهود يجب أن لا تتوقف عند تلك النقطة لأن القراصنة لا وجود لهم، في المقام الأول، بدون الدعم المالي وبدون غسل الأموال. وقد نظمنا مؤخرا في نيروبي مؤتمرا استهل عملية التصدي لتدفق الأموال والعوائد الإجرامية من القرصنة التي تعضد أعمال القرصنة. ويبدو الآن أن بعض القراصنة لا يحصلون على أي جزء من المكافآت المالية المستحصلة من أعمال القرصنة وإنما يحصلون، وإنه لأمر غريب، على رواتب جارية ثابتة. كما أن أولئك القراصنة يمكن الاستغناء عنهم. ولو تم سجن قراصنة كثيرين، فإن غيرهم سيظهرون فجأة لأن الحالة في الصومال تسمح بذلك.

لذلك يلزمنا أن نعالج هذه المسألة بطريقة متوازية. وحينئذ فقط يمكننا أن نتوقع الحصول على النتائج. وتعتبر مبادرة سواحل غرب أفريقيا مبادرة هامة تستهدف منع تحول غرب أفريقيا إلى محطة حقيقية للإمداد بالكوكايين من أمريكا الوسطى إلى أوروبا، ونحن جاهزون لمساعدة بلدان المنطقة على معالجة هذه المسألة. ولكننا، في الوقت ذاته، لا نستطيع أن نعالج مسألة مكافحة المخدرات من دون معالجة مسائل الفساد وسيادة القانون والعدالة الجنائية، فضلا عن معالجة إدمان المخدرات والوقاية منه. بل إن الكثير من كارتيلات المخدرات في أمريكا الوسطى لا تدفع لزبائنها في غرب أفريقيا نقدا وإنما عينا، وهكذا بدأت غرب أفريقيا تتحول الآن إلى سوق أخرى لاستهلاك الكوكايين، وهو أمر لم يحدث قط من قبل.

إن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، مسترشدا بخبرته وبتوجيه الدول الأعضاء، مستعد للاضطلاع بدوره في تنفيذ المبادرات الشاملة مثل ميثاق

باريس بشأن المخدرات من أفغانستان والمبادرة الفرنسية الخاصة بطرق الكوكايين إلى أوروبا، التي اعتمدتها مجموعة الدول الثماني.

ختاما، أود أن أشيد بمبادرتكم، السيد الرئيس، بعقد هذه المناقشة الوثيقة الصلة بالواقع. وأرحب بقيادة غابون في العمل على الدفع إلى مكان الصدارة بالتهديد المتعاظم للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويحدوني الأمل أن يستمر المجلس في إبقاء هذه المسألة الهامة قيد نظره المتواصل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد شري أناند شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بشكر الرئاسة الغابونية للمجلس على تنظيم هذا الاجتماع المكرس للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وأود أن أشكر أيضا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية.

الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات لا يتواجدان في عزلة. فهما جزء من توليفة خبيثة تشمل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة والتداول المحظور بالمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد الفتاكة. وهذا الخبث الواسع النطاق يعمل على هدم وزعزعة استقرار المجتمعات والأمم.

الدول الضعيفة بمختلف أشكالها، مثل الدول المدرجة في جدول أعمال المجلس، معرضة للخطر بشكل خاص. ورغم أن أجزاء كثيرة من العالم تتمتع بسلام ورخاء وتقدم تكنولوجي لم يسبق له مثيل، فإنها تظل تتخبط في أوحال حلقة لا نهاية لها من الصراع والتعاسة. وقد استمر بعض من هذه الصراعات عقودا طويلة، وتسببت في تكاليف بشرية باهظة تستعصي على الفهم. فقد تم تدمير اقتصادات بكاملها، وإن الموارد البشرية والمادية التي كان من شأنها تغذية التقدم حرفت عن هدفها.

وتندرج الجهات الفاعلة من غير الدول والمنظمات الإجرامية بين الخارجين الرئيسيين على القانون المسؤولين عن بلوغ الأمور إلى حالتها هذه. فهي تزدهر في مناطق الصراع وفي حالات ما بعد الصراع. وإن أنشطتها تستغل ضعف الأمم التي تعمل داخلها، وتلك الأنشطة مرسومة لإدامة أوجه الضعف تلك.

ونجاحها يتجلى في حقيقة أن قدرتها التنظيمية ومستوى قوة أسلحتها يضاهيان، بل يفوقان في بعض الأحيان، قدرة ومستوى الكثير من الدول. وتتمتع بمزايا مشتركة كثيرة مع الإرهابيين، الذين تتحالف معهم، لأن أهدافها وأهدافهم واحدة وتستخدم نفس الأساليب التي يستخدمونها. كما أن دوافعها ودوافعهم واحدة، رغم أنها تحاول إخفاء تلك الدوافع بطريقة بارعة جدا.

إحدى المآسي العظيمة في عصرنا تكمن في عجز بعض الدول عن رؤية مكايد هذا المحور الإجرامي – الإرهابي. وقد تسبب قصر نظرها في كلفة عالية يدفعها المجتمع الدولي بأسره.

التهديد الذي يفرضه الاتجار بالمخدرات يستحق اهتماما خاصا. وأكثر من ٩٠ في المائة من إنتاج الأفيون في العالم ينتج في المنطقة التي تعيش فيها الهند. فالهند تقع بين منطقتين كبيرتين في الاتجار بالمخدرات – الهلال الذهبي، الكائن حول منطقة أفغانستان، والمثلث الذهبي، في منطقة ميانمار – لاو. وقد أفرخ الإنتاج والاتجار المحظور بالمخدرات شبكة هائلة من الجماعات الإجرامية في المنطقة المحيطة بنا – جماعات تقيم شبكات وثيقة مع شتى الشبكات الإرهابية الدولية. وإن الأموال والموارد المستحصلة من تلك الأنشطة تغذي تنامي الإرهاب وتمول الجماعات المتطرفة.

بديهي أن التهديد الذي تفرضه الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة والتداول المحظور بالمواد النووية والكيميائية والبيولوجية والمواد الفتاكة الأخرى يتطلب ردا عالميا منسقا من المجتمع الدولي. وإننا نؤمن بأن الأمم المتحدة تشكل أفضل آلية لوضع ذلك الرد المتماسك الذي يتخطى الحدود الوطنية. وإن الهند ملتزمة بتعزيز الآليات المعيارية والتشريعية الدولية المطلوبة لاستحداث إطار العمل اللازم للتصدي لهذا التهديد.

وفي هذا الصدد يسرني أن أبلغ المجلس بأن الهند صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى بروتوكولاتها الثلاثة في الشهر الماضي. كما نقوم بتعزيز إطار العمل الدولي هذا بالدخول في شتى الاتفاقات ومذكرات التفاهم على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال.

ويتعامل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة مع الفساد أيضا، ويسرني أن أبلغ المجلس بأن حكومة الهند صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الشهر الماضي. ونحن، على الصعيد التشغيلي، ملتزمون بتعزيز الهياكل الدولية التي تتصدى لهذه التهديدات. وإننا نلتزم بتشاطر وتبادل المعلومات ونود أيضا أن نتبادل أفضل الممارسات. ونعتقد أن مساعدة الدول الأعضاء في تدريب مسؤولي إنفاذ القانون على أساس منتظم ينبغي أن يحظى بالأولوية في جدول أعمال التعاون الدولي.

إننا نساند الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لتطوير القدرات والتدريب ورسم أطر العمل الإدارية والقانونية والمؤسسية لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وما فتئت الوكالات الهندية تعمل في هذه الميادين مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في بعض من بلدان جنوب آسيا. وقد ساهمنا بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لمبادرة ميثاق باريس لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وسنستضيف اجتماع رؤساء وكالات إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات الوطنية في هذا العام.

ولقد قالت رئيسة وزراء الهند، الراحلة أنديرا غاندي: ”إن قوة الأمة تكمن، في نهاية المطاف، بما يمكن أن تقوم به من تلقاء نفسها“. ونحن نعتقد أن المطلوب بذل جهود وطنية مخلصة. ولا تزال ركائز هذه المعركة تتمثل في استراتيجيات الحد من العرض، التي توفرها برامج التنمية البديلة لزرّاع محاصيل المخدرات، فضلا عن التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المعنية.

إن الهند ترأس لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ولقد وجدنا أن الإرهابيين والمجرمين يغذي بعضهم البعض. فالإرهابيون، على غرار المجرمين وتجار المخدرات، يجري تجنيدهم في أحد البلدان، ويجمعون الأموال في بلد آخر، ويعملون في بلدان أخرى. ويجب على الاستراتيجية الدولية الفعالة لمكافحة الإرهاب أن تكمّل وتستكمل استراتيجية دولية فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار غير القانوني بالأسلحة، والقيام على نحو غير قانوني بنقل المواد النووية، والكيميائية، والبيولوجية، وغيرها من المواد التي يحتمل أن تكون قاتلة. وهناك حاجة إلى ميثاق عالمي جديد لمواجهة الإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية. ونحتاج إلى إزالة جوانب الغموض المعنوي والقانوني التي تسمح للإرهابيين والمجرمين بالحصول على العون وحتى الشرعية.

ونحن بحاجة إلى آلية دولية لكفالة المساءلة والعدالة. وإننا نحتاج إلى تضافر الجهود الدولية لفضح وتحطيم الروابط القائمة بين الإرهابيين والمجرمين ومن يدعمهم من دول

وغير دول. ونحتاج إلى توسيع نطاق الصكوك القانونية وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لتدمير ملاذاتهم الآمنة، وتدفقاتهم المالية والشبكات التي توفر لهم الدعم. ونقول أيضاً إن الحاجة إلى المواجهة المباشرة لتواطؤ الدول شرط حاسم إذا أردنا أن نمضي قدماً.

إنّ الذي لا يمنع وقوع الجريمة عندما يمكنه ذلك يشجع على ارتكابها. وما فتئت الهند ضحية مستهدفة من الجريمة والإرهاب، وهي دفعت ثمناً باهظاً على مر السنين. لقد فقد الآلاف من الضحايا الأبرياء أرواحهم. وفيما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لـ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ينبغي أن نعقد العزم بشكل جماعي على التصدي للإرهاب وإلحاق الهزيمة به، وللعلاقة بين الإرهاب والجريمة. ونحن مدينون بذلك لأجيالنا المقبلة لنوفر لهم عالماً آمناً ومأموناً.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد يوري فيدوتوف على إحاطته الإعلامية التفصيلية.

إن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يحرمان ملايين الناس حول العالم من تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال آثارهما السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل من أجل التصدي على نحو قوي ومتماسك لهاتين المشكلتين عبر الحدود الوطنية. ونحن نثني على إسهامات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في التصدي لهما.

والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات مشكلتان معقدتان تظهران بطريقة مختلفة في شتى أنحاء العالم. ليست هناك طريقة سحرية لحل هاتين المسألتين. إن مواجهتهما تتطلب نهجاً يتناول كل حالة على حدة، ويراعي الطابع المتعدد الأبعاد للجريمة عبر الحدود الوطنية. ولا يمكننا، على وجه الخصوص، محاولة التصدي لهما باستخدامنا حصراً أدوات أمنية ذات صلة.

وإن القمع وحده لا يكفي لإيجاد حل طويل الأجل. فمكافحة المشكلة على نحو فعَّال تتطلب اهتماماً متواصلاً بأسبابها الكامنة، التي تشمل في كثير من الحالات انعدام التنمية، وارتفاع نسبة البطالة، والصعوبات الاقتصادية.

وتعتقد البرازيل أن الجهود الرامية إلى دعم البلدان التي تكافح الجريمة المنظمة يجب أن تكون ذات طابع تعاوني، يعززه مبدأ المسؤولية المشتركة، بهدف حل جميع جوانب المشكلة. وفي ذلك الصدد، يجب أن نعمل على أساس اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. علاوة على ذلك، لا بد أن نعترف بأن التصدي لمشكلة المخدرات في العالم سوف يتطلب المشاركة النشطة من أكبر المستهلكين للمخدرات غير المشروعة في العالم.

وبات العمل المنسق من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات والصناديق والبرامج الأخرى، أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. ويمكن لعملها أن يساعد على منع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات من تهديد السلم والأمن الدوليين.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أيضاً أن تؤدي دوراً حاسماً، بالنظر إلى فهمها لخصوصيات كل حالة. وفي منطقتنا، إن إنشاء مجلس أمريكا الجنوبية لمكافحة الاتجار بالمخدرات مثال على السبل الواعدة للتعاون الذي يمكن أن تعززه هذه المنظمات. وفي ذلك الصدد، ترحب البرازيل بالإسهام الهام من جانب مبادرة ساحل غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في منطقة حرجة.

وعندما تشكل الجريمة المنظمة أو يشكل الاتجار بالمخدرات تهديداً للسلم والأمن الدوليين، على المجلس أن يؤدي دوراً وفقاً لمسؤولياته بموجب الميثاق. وفي هذه الحالات، يجب أن يراعي الخصوصيات وضرورة التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى من أجل التصدي لجميع أبعاد هذه المسألة ذات الصلة.

ونحن نرى أن دور المجلس يجب أن يكفل في نهاية المطاف الدعم للسلطات الوطنية حتى تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها على نحو أفضل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لرئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نحن نرى أن جلسة اليوم خطوة هامة في تعزيز الاتصالات بين مجلس الأمن ومكتب المخدرات والجريمة. وإننا ندعم تصميم مجلس الأمن على مواصلة السير على هذا الطريق، وفقاً لقرارات المجلس المتخذة آنفاً، بما في ذلك البيان الرئاسي المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/4).

وهناك حاجة إلى استخدام أفعل للخبرة والإمكانات الفريدة التي يتمتع بها مكتب الأمم المتحدة وللمجالات المتخصصة الأخرى العائدة للأمانة العامة في أعمال المجلس لمواجهة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة عبر الحدود الوطنية. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد الطابع الموضوعي لاقتراح مجلس الأمن إلى الأمين العام بأن يدرج هذه التهديدات باعتبارها عاملاً في مجال تحليل الصراعات والتخطيط والتقييم المشترك للبعثات، وكذلك في تحليل تأثير تلك التهديدات على حالات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتُعنى هذه المهام ذات الأولوية بعدد من المجالات، بما في ذلك أخطار المخدرات الآتية من أفغانستان، وهي مسألة لا تزال ملحّة. والتأثير المدمر للاتجار بالمخدرات الأفغانية امتد إلى ما هو أبعد من حدودها وحدود تلك المنطقة. فنحن نواجه هنا تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون التصدي لذلك التهديد شاملاً ومنسقاً، بما في ذلك تكييف الأمم المتحدة داخلياً لمواجهة التحديات الجديدة.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز التعاون المشترك بين الإدارات داخل الأمم المتحدة بشأن مسألتي الاتجار بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك إنشاء فرقة العمل المشتركة بين القطاعات في الأمانة العامة تحقيقاً لهذه الغاية، مع دور رائد يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية. وتتماشى هذه التدابير مع قرارات مجلس الأمن، كما تبيّنه البيانات الرئاسية ذات الصلة المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ويدعو الاتحاد الروسي إلى إنشاء نظام شامل لمكافحة المخدرات ووضع أحزمة أمنية مالية، مع قيام الأمم المتحدة بدور قيادي في ذلك وبمشاركة البلدان المجاورة لأفغانستان. ويكمن أساس تنفيذ هذا العمل في القرارات التي اتخذت في إطار عملية باريس – موسكو التي يجري تنفيذها تحت رعاية الأمم المتحدة. وتلك العملية هي إحدى أهم الأدوات الفعالة والواعدة المتاحة للمجتمع الدولي.

ونحن نعلّق آمالاً كبيرة على المؤتمر الوزاري الدولي الثالث الذي سيعقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وسوف يجري المؤتمر تحليلاً مفصلاً لسبل تعزيز فعالية المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات المقدمة إلى حكومة أفغانستان وحكومات دول آسيا الوسطى، ويعتمد برنامج عمل ملموساً.

ونعلق أهمية خاصة على قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوضع وإطلاق برنامج إقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، الأمر الذي سيعزز العمل الحالي لمكتب الأمم المتحدة في المنطقة. ونؤيد تحسين تنسيق الجهود في هذا المجال، ضمن قدرتنا الوطنية وفي إطار المنظمات والهياكل الدولية ذات الصلة. وسوف نواصل المساهمة في جهود مكافحة المخدرات التي تقوم بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الخاصة بها.

نرحب بإقامة اتصالات وثيقة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهذه المنظمات، ولا سيما مذكرات التفاهم الأخيرة الموقعة بين المكتب ومنظمة شنغهاي للتعاون. اعتمدت منظمة شانغهاى للتعاون في قمتها الأخيرة استراتيجية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، بما في ذلك وضع برنامج عمل لتنفيذ الاستراتيجية يعطي الأولوية للتعاون في مكافحة الأفيون الصادر من أفغانستان.

ثمة مسار هام في مكافحة تدفق المخدرات من أفغانستان لا يزال يتمثل في اعتراض الشحنات المتجهة إلى أفغانستان والتي تحتوي على السلائف لإنتاج الهيروين والأفيون. ونحن على استعداد للتعاون بشكل وثيق مع جميع شركائنا في تنفيذ أحكام القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨).

وفي رأينا، أن دور المكتب في هذا المجال له أهمية كبرى إلى جانب لجنة المخدرات والهيئة التنسيقية المشتركة بين الوكالات. ونرى أن من المهم أن ينخرط المكتب بهمة في طرح المبادرات الرامية إلى تعزيز نظام الرقابة الدولية على السلائف. ولا سيما وسم السلائف لتحديد مصنعين وموردين معينين إلى أفغانستان، فضلا عن تعزيز الرصد الدولي لحركة السلائف على أساس الإبلاغ السابق للتصدير والإبلاغ السابق لإعادة التصدير وإعادة بيع السلائف إلى منظومات في دولة ثالثة، ورصد النقل بالجملة على نطاق واسع عبر حدود أفغانستان، وأنشطة الترخيص المتصلة بشحنات السلائف والمنتجات البديلة.

لدرء التهديدات المترابطة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والإرهاب وغيرهما من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، من المهم الاستفادة على أكمل وجه من الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتاحة للدول الأعضاء، مثل الاتفاقيات الدولية القائمة وقرارات مجلس الأمن. يجب علينا توخي الحذر من أي إضعاف للنظام المنشأ بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وضمان تنفيذها بفعالية، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي ذلك الصدد، ننوه بالمساهمة الكبيرة التي قدمها المكتب، وحاجة المكتب إلى المساعدة التقنية، ووظائف الدعم ذات الجودة العالية التي توفرها الهيئة التنسيقية المشتركة بين الوكالات، ولجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بمناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

إن روسيا، تعزيزا للأساس القانوني الدولي لمكافحة الجريمة، تؤيد اتخاذ تدابير مناسبة لتنظيم استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة. وقد أعرب مجلس الأمن بالفعل عن قلقه إزاء زيادة الجريمة الحاسوبية. ونعتقد أن الوقت قد حان لإبرام اتفاقية دولية للتعاون في مكافحة

الجريمة الحاسوبية ووضع قواعد، أو ربما مدونة سلوك في هذا المجال. ونحن على ثقة من أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سوف يقدم المساعدة للمبادرات والاتفاقات ذات الصلة في هذا المجال.

بالنظر إلى وجود طائفة من المهام الواسعة النطاق والطويلة الأجل التي تواجه المكتب، بما في ذلك الاعتماد، بحكم الأمر الواقع، على المساهمات الطوعية، فإن الحالة المالية لديه تنذر بالخطر. ونحض على القيام بدراسة متأنية لهذه المسائل في الجمعية العامة بغية استعادة التوازن للتمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن موارد خارجة عن الميزانية.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أننا نقدر تقديرا عاليا عمل المكتب ونرى دورا كبيرا للمكتب في مساعدة مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة في تنفيذ ما تقوم به من أنشطة لمكافحة المخدرات. ونرحب بممارسة المدير التنفيذي لتقديم إحاطات إعلامية منتظمة في مجلس الأمن. نعتقد أنه ينبغي اعتماد الوثائق الرسمية ذات الصلة لدى اختتام هذه الجلسات، كما كان الحال في السابق وذلك لتعزيز فعالية هذه الجلسات، وتأكيد التزامنا مجددا بسياسات متفق عليها، وعند الضرورة، توضيح وصقل وتوسيع نُهجنا

السيد برهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم وتسليط انتباه مجلس الأمن على ما تمثله الجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالمخدرات من تهديد للسلم والأمن الدوليين. كذلك فإني ممتن جدا للسيد يوري فيدوتوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة.

إن الجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالمخدرات يرتبان أثرا سلبيا عميقا على مجتمعنا العالمي. إن تأثيرهما الناخر يلحق الألم والمعاناة بالأفراد والأسر والأعمال التجارية والمجتمعات. وتعمل الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الحدود الدولية، مستغلة النزاعات والفقر والحكم الضعيف.

تشير تقديرات تكاليف الجريمة المنظمة في المملكة المتحدة وحدها ما بين ٣٠ و ٦٥ بليون دولار سنويا. أما في جميع أنحاء العالم، فالأرقام مذهلة، وتقدر قيمة السوق الدولية للمخدرات السوق الدولية وحدها بنحو ٣٢٠ بليون دولار. وتقدر الأمم المتحدة بأن أقوى عصابات الجريمة المنظمة يمكن أن تكسب ١,٥ بليون دولار سنويا. وعلى الصعيد العملي، يعني هذا أن الجماعات الإجرامية تحصل على موارد بأضعاف مضاعفة أكثر مما تحصل عليه تلك البلدان التي تعمل فيها.

إن الصراع والفقر وسوء الإدارة، توفر تربة خصبة لازدهار الجريمة المنظمة. والمستويات العالية من الفساد تمكن المجرمين المحترفين من العمل، في حين أن انتشار الفساد والجريمة المنظمة يزيد من درجة الفساد ويقوض المؤسسات ويهدد الاستقرار في الدول الهشة. هذا يبرز أهمية المشاركة الدولية المنسقة، وفي كثيرا من الأحيان التركيز القوي على بناء السلام من أجل بناء القدرات في البلدان والمناطق المعرضة للخطر بدرجة كبيرة.

عندما ننظر مرارا وتكرارا، إلى المناطق التي تزدهر فيها الجريمة المنظمة، نجد أن ضعف النظم القضائية فيها وعدم توفر قدرة فعالية الشرطة لديها يشكلان جزءا كبيرا من المشكلة. وقد أظهرت التجربة السابقة أيضا أنه في الأنظمة الاستبدادية التي تنهار فجأة، يؤدي الفراغ الناجم عن ذلك إلى نشؤ مشاكل خطيرة للجريمة المنظمة. يجب علينا أن نظل في حالة تأهب شديد لهذا التهديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونتطلع إلى دعم سريع لهياكل الحكم الجديدة والشرعية الناشئة.

إن حجم التحدي يتطلب من المجتمع الدولي ردا منسقا. وكما سمعنا اليوم، فيمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يؤدي دورا حيويا في هذا الصدد. كذلك فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد ما برحتا تمثلان حجر الزاوية في الإطار القانوني الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. ونحض جميع الدول على التصديق على أحكام هذه المعاهدات وتنفيذها.

من المهم أيضا القيام باستعراض قوي وشفاف لهاتين الاتفاقيتين لضمان التنفيذ على نطاق واسع. وهذا هو السبب الذي حمل المملكة المتحدة مع ٤١ دولة عضو أخرى في الأسبوع الماضي في فيينا على الموافقة على استعراض الأقران في إطار عملية اتفاقية مكافحة الفساد. إن المملكة المتحدة، كجزء من عملية استعراض الأقران، ملتزمة بالزيارات القُطرية وإشراك المجتمع المدني ونشر التقرير النهائي لاستعراضنا هذا العام.

كما سمعنا اليوم، فإن المكتب، من خلال خبراته الفنية ومشاريعه الميدانية، يعكف على تنسيق جهود المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وثمة مثال على ذلك، ألا وهو برنامج مكافحة القرصنة الذي يضطلع به المكتب، وقد ساهمت فيه مؤخرا المملكة المتحدة بأكثر من ٧ ملايين دولار. فعمل المكتب في هذا المجال مثال ساطع على عمل المجتمع الدولي معا في مواجهة الجريمة المنظمة التي تعتاش على عدم الاستقرار والفقر والحكم الضعيف.

وسوف يظل المجرمون المحترفون منجذبين إلى النشاط غير المشروع الذي من دون شك يدر ربحا عاليا عليهم. ولكننا نعرف أنه يمكن تقييد هذه المجموعات وإلحاق الهزيمة بها بقيام أنشطة فعالة تضطلع بها سلطات إنفاذ القانون، وعن طريق مكافحة الأسباب الكامنة وراء ذلك. ويجب أن يتمثل هدفنا في الحد من المخاطر التي تتهدد مصالحنا الجماعية والناشئة من الجريمة المنظمة من وذلك بكفالة جعل المخاطر التي يتكبدها المجرمون المحترفون تفوق أرباحهم المحتملة، وذلك للتقليص من نقاط الضعف لجماعية لدينا أمام الجريمة المنظمة، وضمان تقليص الفرص المتاحة للمجرمين المحترفين وإن مهمة بهذا الحجم تتطلب بذل جهود منسقة ومستدامة للمساعدة في حماية مواطنينا والحفاظ على السلم والأمن. ونتوق إلى العمل مع بقية الدول الأعضاء ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبلوغ هذا الهدف.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بهذه المناقشة الهامة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وبعقد هذه المناقشة، يعرب المجلس عن إعلان نوايا بالغ الأهمية، بعد مرور يومين فحسب على صدور التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١. ونود أيضاً أن نشكر السيد يوري فيدوتوف على إحاطته الإعلامية القيمة، التي لا تسلط التركيز بقوة على مدى الاتجار غير المشروع بالمخدرات فحسب، بل على التداعيات التي لا مناص منها لهذا الاتجار غير المشروع على السلام والأمن الدوليين.

ويظل الاتجار بالمخدرات، جريمة عبر وطنية مستوطنة ومنظمة ومجزية، تشكل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. وفي أفريقيا، يواصل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وزراعة المخدرات، ومعالجتها واستخدامها، صعوداً لا رادع له، ليمثل بذلك عائقاً لا مناص منه للجهود الإنمائية للقارة. وتواصل عصابات المخدرات الدولية في مناطق أخرى من العالم، استغلال ضعف موارد سلطات إنفاذ القانون في غالبية البلدان الأفريقية، لتجعل منها بذلك نقاط عبور للمخدرات والأسلحة المحظورة.

وغرب أفريقيا هي المنطقة دون الإقليمية التي تتأثر أكثر من غيرها بهذه الأنشطة الشنعاء، إذ سرعان ما برزت باعتبارها مستودعاً رئيسياً ومركز عبور للكوكايين وغيره من المخدرات غير المشروعة. وتشكل أنشطة عصابات المخدرات في هذه المنطقة دون الإقليمية عوائق هدامة للجهود دون الإقليمية المبذولة لحفز الازدهار الإنساني، وخلق الثروة الحقيقية، وتنمية العمل المنتج، وبناء السلام.

وعلى ضوء هذه الخلفية، فنحن نرحب بصدور التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١ بالأمس. ونتفق مع الأمين العام لدى ملاحظته بأن ”التقرير يرسم صورة مروعة للتهديد الذي تشكله المخدرات غير المشروعة“. وتشير ملاحظة السيد فيدوتوف نفسه عن أن المكاسب التي حققناها في مكافحة سوق المخدرات التقليدية يقابلها الميل لاستخدام المخدرات الصناعية، إلى تعقد التحديات التي تنتظرنا في المستقبل. ونحن لا نكتفي بمشاطرته الشعور بإلحاح الحالة فحسب، وإنما نتشاطره كذلك اعتقاده بأن مواجهة مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عالمية مشتركة. ونرى أن المجالات الأربعة للتعاون الدولي المحتمل، وبناء القدرات الإقليمية، وتعزيز نظم العدالة الجنائية، وتكييف الاستراتيجيات متعددة التخصصات، التي يوجه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استجابته نحوها، لا شك أنها سوف تزيد نطاق الاستجابة الدولية وقوتها. ويلزمنا هذا النهج جميعاً بأن نأخذ في الاعتبار دائماً السؤال الأكبر المتعلق بقنوات السيطرة على عرض وطلب المخدرات، لكونهما يمثلان وجهين لعملة واحدة.

وتدعم نيجيريا تعميم مكافحة الجريمة في إطار استراتيجيات منع نشوب الصراعات، وتحليل الصراعات، والتقييم والتخطيط المتكاملين لعمل البعثات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن من الضروري بناء قدرات السلطات الإقليمية والوطنية، وذلك لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، والإرهاب، وتحديد الأسلحة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وقبل أربعة أيام فحسب، عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات العامة التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا، اجتماعها الافتتاحي بمشاركة كل من الأمم المتحدة، والإنتربول والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبدأ المشاركون في ذلك الاجتماع، رسم الاتجاه الذي يمكن أن يسير فيه دعم خطة العمل الإقليمي للجماعة الاقتصادية. وتكمل أيضاً وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية التابعة للجماعة الاقتصادية في كل من سيراليون وليبريا وغينيا – بيساو الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا. وتعد هذه المبادرات هامة لمنطقتنا دون الإقليمية، ونحن نسعى لإغلاق طرق عبور الكوكايين وغيره من المخدرات. ونتطلع كثيراً إلى توسيع نطاق هذه المبادرات على نحو مخطط في دول أخرى تحتاج إلى الدعم في المنطقة.

وليس بوسعنا سوى تأكيد الحاجة إلى التعاون، والتنسيق، وتضافر الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي. ولدينا بالفعل الصكوك والأدوات القانونية التي تمكننا من جعل الجريمة أمراً غير جاذب وغير مربح. والذي تشتد حاجتنا إليه أكثر من غيره في الوقت الحالي هو تعبئة الإرادة السياسية اللازمة، وكذلك تعبئة الموارد التي تمكننا من الانتصار في الحرب على الجريمة المنظمة والمجرمين المنظمين.

السيد دن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات. وأود أيضاً أن أشكر المدير التنفيذي للمكتب، فيدوتوف على بيانه الوافي، وأن أرحب بعودته إلى المجلس.

ويشدد التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١ الذي صدر بالأمس على التهديد الذي يشكله استخدام

المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويبيّن التقرير أن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يموتون سنوياً بسبب الاستخدام غير المشروع للمخدرات، وأن تجار المخدرات يعملون على التحايل على الطرق التقليدية وتوسيع أسواق المخدرات غير المشروعة، وأن هزم هذه الآفة يتطلب جهوداً عبر وطنية.

ونحن نعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح بالفعل بصفتنا جهازاً. فقد تمكنا على مدى السنوات الماضية من تحديد أولوية دور الأمم المتحدة في مساعدة الدول على تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بمراقبة المخدرات، والتي تشكل أساساً لنهجنا المشترك.

وتسهم المنظمات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، مساهمات كبيرة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وفي عام ٢٠١٠، وفرت الولايات المتحدة ٣٤ مليون دولار لدعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات. ونحن ملتزمون بمواصلة التزامنا في عام ٢٠١١. وتمثل هذه الجهود حافزاً مضاعفاً للقوة، وتكمل عمل البرامج الثنائية.

وعلى المستوى الثنائي والإقليمي، عززت الولايات المتحدة تعاونها مع جيرانها في المكسيك وأمريكا الوسطى. وفي هذا العام سوف نوفر ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار، في شكل معدات وتدريب وغيره من الخبرات، دعماً لاستجابة المكسيك القوية في إنفاذ القانون للخطر الذي تشكله عصابات المخدرات وغيرها من الجماعات الإجرامية. وتلتزم الولايات المتحدة أيضاً بمساعدة دول أمريكا الوسطى في مكافحة الاتجار بالمخدرات، والعصابات عبر الوطنية، والجريمة المنظمة، وما يتصل بها من عنف، وذلك عبر مبادرات مثل شراكة أمريكا الوسطى المعنية بأمن المواطنين.

وتدعم الولايات المتحدة الجهود الإقليمية، مثل ميثاق باريس التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، لمكافحة الاتجار بالخشخاش في أفغانستان، وما يتصل من ذلك بالتمرد وعدم الاستقرار والجريمة المنظمة، على نحو ما سمعناه. وتلتزم الولايات المتحدة أيضاً بالشراكة مع دول غرب أفريقيا بهدف تعزيز أمن المواطنين، والتصدي للتهديد الكبير الذي تشكله زيادة الاتجار بالمخدرات، وكما أشار السيد فيدوتوف، تزايد استخدام المخدرات في دول غرب أفريقيا، الذي لم يكن يشكل تهديداً كبيراً من قبل.

ونحن نحاول تعزيز نظم العدالة الجنائية ومراقبة ومنع تحويل المخدرات إلى غير أغراضها، في الوقت ذاته الذي نضمن توفرها للأغراض الطبية والعلمية، وهي عملية طويلة الأجل تتطلب التزاماً مستمراً للحد من الجريمة عبر الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشيد الولايات المتحدة بالجهود التي ظل يبذلها مكتب الأمم المتحدة عبر عقود طويلة من الزمان، في بناء القدرات من أجل توفير المساعدة الفنية المعينة للدول في التنفيذ العملي لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة دعمها للجهود الهادفة إلى إنشاء آلية لاستعراض الأقران، من شأنها مساعدة الدول الأطراف على تحديد الأهداف والنجاحات التي يمكن تحقيقها في تنفيذ الاتفاقية. وتعتقد الولايات المتحدة أيضاً أنه يتعين على هذه الجهود الطويلة الأجل المعنية بمكافحة الجريمة، التصدي للفساد الذي يجعل هذه الأنشطة الإجرامية أمراً ممكناً.

وتسعد الولايات المتحدة بكونها إحدى الدول التي سيتم استعراضها خلال هذا العام الأول لآلية استعراض الأقران لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أطلقت في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وفي الختام، فإن العمل الجماعي للدول الأعضاء المعنية ضروريً للتصدي للتهديد الذي تشكله الجريمة عبر

الوطنية والاتجار بالمخدرات. وتتطلع الولايات المتحدة إلى التعاون المستمر مع الدول الأخرى الملتزمة بهذا الجهد الهام، وكذلك بالتعاون المستمر مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضاً نود أن نعرب عن تقدير وفد بلدنا للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية. أود في البداية أن أتقدم بالنيابة عن وفد بلدي بعميق التعازي إلى أسر الأعضاء الأربعة في المكتب الذي قدموا أرواحهم وهم يؤدون واجبهم الشهر الماضي في بوليفيا.

لا تزال المخدرات والجريمة العالمية تمثل تهديداً مباشراً ومستمراً للناس في أنحاء عديدة من العالم، ولها تداعيات سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تؤثر على الصحة العامة والأمن ورفاهية الإنسانية جمعاء. وتتطلب معالجة المشكلة الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي. تهدد المخدرات والجريمة التنمية، وتتسبب في عدم الاستقرار، وتعرقل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

نحن ندعم دعماً قوياً المجالات الأربعة لاستجابة المكتب، حسبما عرّفها المدير التنفيذي في بيانه، وهي التعاون الدولي المعزز، وبناء القدرات الإقليمية، وتقوية نظام العدالة الجنائية، وأخيراً، اعتماد إستراتيجية شاملة متعددة التخصصات. تمثل تلك المجالات الأربعة استجابة واقعية ذات وجهة عملية للتحدي المتزايد للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. يشكل الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية شواغل متزايدة يمكن أن تهدد أمن البلدان. لقد رأينا في حالات مثل أفغانستان ومنطقة غرب أفريقيا أن تجارة المخدرات تستخدم لتأجيج الصراعات. وبالمثل، رأينا كيف أصبحت القرصنة على طول الساحل الصومالي عاملاً مستمراً لتأجيج عدم الاستقرار في البر.

وفي مواجهة آفة القرصنة، رأينا فوائد الاستجابة التعاونية الدولية. هذا التعاون في مكافحتنا الجماعية للقرصنة يجب تكراره في التصدي لأشكال أخرى من الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وفي مكافحتنا الاتجارَ بالمخدرات. ويظهِر نجاح عملية كيمبرلي في وقف تدفق الماس الملطخ بالدماء كيف يمكن للتدابير الإستراتيجية، من خلال التعاون الجماعي على المستوى الدولي، أن تغير الأثر السلبي لهذه الجرائم.

يمكن لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار فيها أن يؤجج العنف والخوف وانعدام الأمن، ما يؤدي بالتالي إلى تقويض سلطة الدولة. يتشاطر وفد بلدي الآراء التي أعرب عنها الأمين العام، في كلمته في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، حين أشار إلى أن الشبكات الإجرامية تمتلك مهارات عالية في الاستفادة من الضعف المؤسسي في الميدان. وفي ذلك الصدد، ندعم بقوة المناشدة التي وجهها المكتب داعياً إلى تقوية مؤسسات العدالة الجنائية في الدول الضعيفة.

بما أن معظم عمليات الاتجار العابر للحدود الوطنية تتم إقليمياً وبين القارات، فإن من الضروري التخطيط لإستراتيجيات متكاملة لمراقبة المخدرات. ترحب جنوب أفريقيا بالدور الذي يضطلع به المكتب في إنشاء البرامج الإقليمية. وتتسم هذه البرامج بالأهمية لأنها تساعد البلدان بتقديم الدعم التقني لها في مكافحتها لمشكلة المخدرات العالمية وفي تعزيز الشراكات بين المكتب والأجهزة الإقليمية والدول الأعضاء. نرحب بالجهود التعاونية التي يبذلها المكتب والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التصدي لهذه المشكلة في غرب أفريقيا. وبالمثل، يأمل بلدي أن يتمكن البرنامج الإقليمي للجنوب الأفريقي من زيادة تحسين قدرتنا

الإقليمية على مكافحة آفة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. ونأمل أيضاً أن تختتم المشاورات قريباً، وكذلك تنفيذ ذلك البرنامج.

تتفق جنوب أفريقيا اتفاقاً كاملاً مع توصية المكتب الداعية إلى اعتماد نهج وإستراتيجية شاملين ومتعددي التخصصات في التعامل مع تحدي الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. في ذلك الصدد، أنشأت حكومة جنوب أفريقيا عام ٢٠١٠ لجنة بين الوزارات لمكافحة إساءة استخدام المواد المخدرة. ستتولى اللجنة قيادة إستراتيجيات متكاملة رفيعة المستوى على الصعيد الوطني لمنع إساءة استخدام المواد المخدرة.

في الختام، يشكل التعاون الدولي، بما في ذلك المعاهدات الثنائية والإقليمية المعنية بتسليم المتهمين والمساعدات المتبادلة في الشؤون الجنائية، أداة رئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة. وفي ذلك الصدد، نحتاج إلى نهج شامل ومتكامل من شأنه أن يقوى التنسيق بين بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية، بالإضافة إلى مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة والمتقاسمة.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة المهمة، وأشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة. وأتشاطره الرأي تماماً في تحليلاته وتعليقاته، وأود أن أعرب عن دعم البرتغال الكامل للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لا جدال في أن للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تأثيرا متزايدا على السلم والأمن الدوليين. لذلك السبب من المهم مناقشة المسألة اليوم. تتطلب أبعاد هذه الظاهرة، بتداعياتها السياسية والأمنية، جهداً تنسيقياً محسناً من جانب المجتمع الدولي. ونرحب بالإجراءات التي اتخذها المجلس عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ اعترافاً منه بالآثار الخطيرة لهذا التهديد وطابعه العالمي. وهي تشير إلى الطريق الصحيح، وتشدد على الحاجة إلى توحيد مسألة الجريمة المنظمة في إستراتيجيات لمنع الصراعات، وتحليل الصراعات، والتقييم المتكامل للبعثات، علاوة على دعم بناء السلام.

يجب على المجلس الآن أن يتخذ خطوة إلى الأمام بتوطيد هذا النهج الرامي للكشف المبكر عن الظروف المؤدية إلى الجريمة المنظمة أو المؤاتية لها، ما يمكن أن ينجم عنه تداعيات على الأمن الإقليمي أو الدولي، وكذلك بكفالة أن تكون البعثات في الميدان جاهزة للتعامل مع هذه التحديات باعتبار ما تنطوي عليه من تهديدات محتملة للسلم والأمن، وبكفالة أن تكون المؤسسات والإطار القانوني الذي تساعد على بنائه قوية بدرجة تكفي لمقاومة الجريمة المنظمة ومكافحتها. من شأن مكافحة الجريمة المنظمة الدولية أيضاً أن تمنع الصراعات من أن تنشأ أو تنتشر، ويحتل منع وقوع الصراعات موقعاً أكثر مركزيةً منه في أي وقت مضى بين شواغل مجلس الأمن.

إن طابع التهديدات التي تطرحها الجريمة العابرة للحدود الوطنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية – من خلال استغلال الضعف الهيكلي للدولة، وظروف الفقر والثغرات الحدودية، ضمن عوامل أخرى – يعوق بشكل خطير التنمية والحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون والاستقرار في عدد متزايد من الدول والمناطق. ويتطلب تعقيد التحدي الذي نواجهه إعداد إجراءات دولية وإقليمية حاسمة وفعالة تتولى تنسيقها الأمم المتحدة. وهذا أشد إلحاحا الآن، لأننا نواجه أدلة على وجود المزيد من أوجه التآزر بين شبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية.

لا يمكن بسهولة قمع شبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية. فهي تملك موارد ووسائل ضخمة تحت تصرفها. وهي تجتهد دائماً لتسبق جهودنا لمكافحتها بخطوة. وستثابر على أن تزيد تنويع أنشطتها، وأن تصبح عالمية أكثر وأكثر. والكثير منها قد طورت بالفعل علاقات وثيقة مع جماعات مسلحة من غير الدول. لا مكان في العالم محصناً من هذا التهديد، الذي يؤثر دائماً على البلدان التي تمر بفترات انتقالية بعد انتهاء الصراع وتكافح لإعادة بناء مؤسساتها الضعيفة واستدامة عملياتها الإنمائية.

من الضروري مساعدة هذه البلدان في التصدي لهذه التهديدات، وذلك بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، فنجاح هذه البلدان له تأثير مباشر على الاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. أود أن أنوه على وجه الخصوص بالدعم الذي قدمه المكتب لخطة العمل الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ندعم دعماً كاملاً الدور المهم الذي يضطلع به المكتب في المساعدة على بناء القدرات الضرورية لمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز سيادة القانون، ونثني على جهود السيد فيدوتوف الرامية إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بالأهمية الحاسمة لهذه الأنشطة.

أود أن أعلق تعليقين أخيرين، الأول يتعلق بالحالة الخاصة للأطفال والشباب الواقعين في فخ أنشطة الجريمة المنظمة. كما في حالات الصراع، يؤثر استغلال الأطفال في الجريمة المنظمة والعنف المسلح تأثيراً غير متوازناً على الشباب. بيد أن هذا الواقع لا يزال يفتقر إلى الاعتراف الواسع به وصفه أولوية، لذلك لم يؤدِ إلى اتخاذ إجراءات إستراتيجية. لكن الأسباب التي تدفع الشباب إلى الانضمام إلى العنف المسلح المنظم أو إلى الوقوع ضحايا لعصابات الجريمة تشابه في الواقع كثيراً أسباب الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

يتصل تعليقي الثاني والأخير بمسألة الاتجار بالأشخاص، وهو ظاهرة متزايدة تهدد أساس مجتمعاتنا في حد ذاته. لكننا ننسى أحياناً البشر الموجودين خلف الأرقام. يتحمل المجتمع الدولي، وكل دولة عضو، مسؤولية أساسية في منع هذه الممارسة ومكافحتها، وتخفيف معاناة الضحايا المتاجَر بهم، وإنزال العقوبة بالمتّجِرين. ومع ذلك فإن عدد المحاكمات السنوية المتعلقة بالاتجار حول العالم منخفض جداً. تلتزم البرتغال التزاماً كاملاً بالتعاون الدولي الفعَّال بمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يدمج نهجاً يهتم بالضحايا والبعد المتعلق بحقوق الإنسان مع منظور يتعلق بإنفاذ القانون. وبوصفي ميسراً مشاركاً في عملية صياغة خطة العمل العالمية المعنية بالاتجار بالأشخاص، فقد كان من المهم والمفرح جداً لي أن أتمكن من دمج ذلك البعد في النص الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل عام تقريباً (قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٤). يجب أن تكون حماية الضحايا على الدوام عنصراً مركزياً في جهود مكافحة الاتجار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. في ذلك السياق، كان إنشاء صندوق استئماني للضحايا نتيجة طبيعية وضرورية للمفاوضات.

وختاما، أود أن أضيف أن البرتغال تشارك في جهود التصدي للجريمة الدولية مشاركة فعالة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الإسهام النشط لبلدي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية ذات الصلة في منطقة غرب أفريقيا. وسنواصل مشاركتنا، بهدف قيام المجلس بدور أنشط في التصدي للجريمة المنظمة الدولية بمختلف عناصرها وفي علاقتها بالسلام والأمن. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، فإن التقارير والإحاطات الإعلامية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على غرار هذه، مفيدة للغاية ونحن نتوقع أن تجري إحاطة المجلس علما

بآخر المستجدات بصفة منتظمة بخصوص الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في هذا المجال الهام من مجالات عمله.

السيد آيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية الثاقبة. ونقر بالدور والعمل الهامين اللذين يضطلع بهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سبيل إعداد استراتيجيات وتدابير فعالة للحد من الآثار الضارة للمخدرات غير المشروعة على صحة الناس ورفاههم الاجتماعي وسلامتهم في جميع أنحاء العالم. وقد أظهرت الإحاطة الإعلامية بوضوح أن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ونحن نتشاطر القلق العالمي إزاء التأثير الضار لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، لا سيما في غرب أفريقيا، ولكن أيضا في أجزاء من أمريكا وآسيا الوسطى وأوروبا. والتصدي لهذه التهديدات ذات الصلة بالمخدرات لا يزال واحدا من الأهداف الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة. فدول كثيرة تفتقر إلى القدرات ذات الكفاءة لكي تكافح وتمنع بفعالية الاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستخدامها. وعمل مكتب الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات المؤسسية ومساعدة الدول، لتحسين مهارات ومعرفة السلطات الوطنية في جميع مجالات مكافحة المخدرات، ضروري ويستحق دعمنا الكامل.

إن ألمانيا تشعر بالقلق إزاء الأنشطة العنيفة للعصابات والمجرمين المسلحين بشكل غير قانوني والضالعين في الاتجار بالمخدرات، والتي ترتبط في بعض الحالات بأنشطة إرهابية. وهذه الأنشطة تهدد السكان المحليين وكذلك قوات الأمن؛ وهي تقوض سلطة الدولة؛ كما أنها تهدد بتقويض بعض جهودنا المشتركة في مجال بناء السلام مثلما هي الحال في أفغانستان وغينيا – بيساو وسيراليون.

وإدراكا منا لكون مناطق ما بعد انتهاء الصراع هي الأشد ضعفا، فإننا مقتنعون بأن مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات هي أيضا عامل هام في جهود بناء السلام. ونحن نشدد على الدور الحاسم للجنة بناء السلام في ذلك السياق.

وألمانيا ترحب بالمبادرات التي دُشنت مؤخرا في أمريكا الوسطى لمكافحة الجريمة المنظمة والعنف على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الجنسيات بتنظيم المؤتمر الدولي لدعم منظومة تكامل أمريكا الوسطى في غواتيمالا سيتي قبل بضعة أيام. ونأمل أن يسهم تنفيذ الاستراتيجية الأمنية المعلن عنها حديثا لأمريكا الوسطى إسهاما ناجحا في الحد من مخاطر الجريمة المنظمة والفساد والإفلات من العقاب على جميع المستويات.

ونحن وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي ندعم هذه الآلية وغيرها من الآليات والأطر الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك مبادرات مجموعة الثماني. وفضلا عن ذلك، ترحب ألمانيا أيضا بتعاون وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، مثل تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أنا أيضا أن أشكر المدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطته الإعلامية. إن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يعرضان التنمية الاقتصادية والنظام الاجتماعي في جميع الدول للخطر بشدة ويمثلان تحديا مشتركا يواجه المجتمع الدولي. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قام

بأعمال كثيرة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ما تعرب الصين عن تقديرها له.

خلال السنوات الأخيرة، حقق المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في جهوده لمكافحة المخدرات. غير أن المخدرات لا تزال مسألة متفشية في العالم ولا تزال مستويات إنتاج المخدرات مرتفعة. وفي الوقت ذاته، فإن ثمة تشابكا متزايدا بين إنتاج المخدرات وتهريبها وبين تمويل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي بلدان مثل أفغانستان وفي غرب أفريقيا، أصبحت مسألة المخدرات عنصرا هاما يؤثر على الأمن والاستقرار. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ استراتيجية شاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات. ولا بد من التصدي بصرامة للإمداد بالمخدرات بشكل غير قانوني، من ناحية، والحد بفعالية من الطلب على المخدرات غير القانونية، من ناحية أخرى. وينبغي للبلدان المستهلكة للمخدرات والبلدان المنتجة لها وبلدان العبور تولي مسؤولياتها بجدية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو مدِّ يد العون للبلدان النامية، المتضررة بشدة من المخدرات، وينبغي لها الترويج لاقتصادات بديلة وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم بهذا الخصوص.

ثانيا، في سياق منع الصراعات وبناء السلام، ينبغي لكل من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام إيلاء اهتمام وثيق لتأثير مسألة المخدرات. وفي إطار دعم البلدان التي تمر بحالة صراع أو الخارجة من حالة صراع في جهودها لمكافحة المخدرات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بشكل كامل استراتيجيات مكافحة المخدرات التي تعدها البلدان المعنية بصورة مستقلة. والصين ترحب بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المناقشات ذات الصلة مع لجنة بناء السلام.

ثالثا، تتطلب جهود مكافحة المخدرات تحسين التنسيق والاتساق بين البلدان والمنظمات الدولية، التي ينبغي لها الاستفادة من مزاياها وخبراتها استفادة كاملة. والصين ترحب بإنشاء فرقة العمل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، والتي يمكنها تجميع الموارد المتاحة في منظومة الأمم المتحدة ليتسنى لها العمل بصورة متآزرة.

السيد عساف (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية. وكما ورد في تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١، فإن المخدرات تربط بين بعض من أغنى المناطق في العالم وأفقرها في شبكة من العنف، وهو ما يُظهر أن العديد من الحلول للعنف يتطلب وجود منظور عالمي. بل أن الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات يواصلان توسيع نطاق اقتصاد مواز كبير ذي امتداد عالمي.

والاتجار بالمخدرات غير المشروعة يؤجج الاتجار بالأسلحة وغسل الأموال ويولد العنف والفساد ويُستخدم في حالات كثيرة لتمويل أعمال الإرهاب. والجماعات الإجرامية تقوض سلطة الدولة وسيادة القانون وتلقي بمزيد من الأعباء على عاتق الدول ذات الحدود السهلة الاختراق والمؤسسات الضعيفة. وبالتالي، فإن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات يؤثران بصورة سلبية على السلام والأمن والتنمية.

وعلى الصعيد المؤسسي، فإن مكافحة آفة المخدرات تتطلب تحقيق الانضمام العالمي للاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بفعالية. كما أنها تتطلب إرادة سياسية مستديمة والتزاما صارما مستمرا من قبل الدول الأعضاء. وكما ورد

في التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الحكومات ووكالات المعونة يجب عليها زيادة استثماراتها في التنمية والعمالة المنتجة وتعزيز الأمن. وبناء مؤسسات راسخة البنيان وتعزيز سيادة القانون أمر ضروري أيضا. ومن ثم، فإن من الضروري تعزيز آليات بناء القدرات لتقديم المساعدة في مجال سيادة القانون في نطاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة للاستراتيجيات الوطنية، فإن الطابع عبر الوطني للخطر يعني أنه ما من بلد يمكنه أن يتصدى له بمفرده. ويتطلب الرد الفعال نهجا دوليا شاملا مستندا إلى تشاطر المسؤولية. وينبغي تكريس اهتمام خاص للتعاون المتسم بالكفاءة بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد. وينبغي للدول أن تبني قدراتها وأن تتشاطر المعلومات وأن تقدم المساعدة القانونية المتبادلة وأن تبني توافق الآراء حول المسائل العابرة للحدود وأن تضطلع بعمليات مشتركة لعرقلة الحركة على طرق تهريب المخدرات. ونشاطر السيد فيدوتوف آراءه حول الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرة الإقليمية في ذلك المضمار.

ولا بد للإجراءات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة أن تكون جيدة التنسيق وشاملة لضمان أن تعزز الإجراءات الرامية إلى تقليل العرض والطلب بعضها بعضا.

ونثني على الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في الحرب على الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية، ونشجعها على تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

أخيرا، نعتبر قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية بإنشاء فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات خطوة أولى جيدة نحو جعل الاستجابات والردود على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة جزءا منتظما من جدول أعمال الأمن والتنمية الأوسع للأمم المتحدة. ونتطلع إلى إدراج هذه المسائل في استراتيجيات منع نشوب الصراعات وتحليل الصراعات ودعم بناء السلام.

السيد بربواليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أشكر السيد يوري فيدوتوف على إحاطته الإعلامية اليوم وقيادته المقتدرة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تشكل الجريمة المنظمة تهديدا للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصبح الترابط العضوي بين الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والفساد تحديا عالميا يتطلب ردا جماعيا متسما بالكفاءة لأن الشبكات الإجرامية تواصل نموها المطرد، متخطية الحدود الوطنية والإقليمية.

أصابع أخطبوط الجريمة المنظمة تتغلغل في أعماق المجتمعات وتمتد عبر الحدود الوطنية. وبديهي أن ما من بلد يمكنه أن يخوض هذه الحرب وحده. فالحرب يجب أن تشن على الجبهتين المحلية والدولية. وما من بلد محصن من الجريمة والفساد، وإن المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية تكون أكثر ضعفا أمام هذه التهديدات.

من الحقائق الثابتة أن الشبكات الإجرامية تترعرع في بيئة تفتقر إلى الاستقرار وتعاني من التخلف، بيئة معرضة للفساد وغسل الأموال بواسطة العنف والاتجار بالأسلحة أو المخدرات أو البشر. وفي هذه السياقات يتعين على البلدان أن تعتمد نهجا سباقا يرمي إلى وضع إطار عمل مؤسسي،

وأن تنفذ تدابير المواجهة لوقف الأنشطة الإجرامية. كما أن التدابير الرامية إلى ردع الأعمال الإجرامية يجب ألا تغفل.

وعلى صعيد أوسع، يجب على البلدان أن تتشاطر المسؤولية عن مكافحة الجريمة على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما الاتجار بالمخدرات، لأنه يترك الوطأة الأشد على السلم والأمن. وفي هذا الصدد نرحب بالتعاون بين الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

ونود أن نؤكد على الصلة المدمرة بين الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والمواد المتصلة بها. ومن الواضح أن الآثار الواسعة النطاق الناجمة عن ذلك تتسبب في إشاعة العنف وزعزعة الاستقرار والصراع. وتقوم الحاجة إلى زيادة الجهود العالمية لوضع الصكوك وإنشاء الآليات الفعالة لمواجهة الجرائم المتصلة بتلك المسائل، التي تظل آثارها الهدامة منتشرة في جميع البلدان.

لقد عقدت البوسنة والهرسك عزمها على تطوير وتعزيز قدرات هيئاتنا التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعلى تنسيق الأنشطة ذات الصلة مع البلدان المجاورة ومع المنظمات الدولية المنخرطة في محاربة الجريمة. وقد اعتمدنا استراتيجية لمحاربة الجريمة المنظمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ ونقوم حاليا بتنفيذها. وتلك الوثيقة تتضمن سردا للأهداف والتدابير اللازمة لمحاربة كل أشكال الجريمة، مع تركيز خاص على جانب الفساد.

ختاما، أود أن أقول إن الحرب على الجريمة المنظمة حرب دائمة. وبالتالي فإننا يجب أن نعزز جهودنا في تنفيذ التدابير الوقائية وتقوية أطر العمل المؤسسي وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالتعاون بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

السيدة لفرابر دو إلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أشكر الرئاسة الغابونية للمجلس على عقد هذه المناقشة، وعلى تسليط الضوء على نطاق أوسع، على حد تعبير السيد فيدوتوف، على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة باعتبارهما من العوامل التي تقود إلى نشوب الصراعات وإدامتها. ومما يتسم بالأهمية أن يراقب مجلس الأمن عن كثب التطورات المرتبطة بهذا التهديد.

أشكر المدير التنفيذي على إحاطته الإعلامية، التي سلطت الضوء على ما يتركه الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية من وطأة على السلم والأمن الدوليين. وإن تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١١، الذي عرضه يوم أمس السيد فيدوتوف، يذكرنا مرة أخرى بأن هذا التهديد تهديد عالمي.

منذ آخر اجتماع لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PV.6277) عمل عدد من العناصر على مضاعفة مخاوفنا. فتحليلاتنا لوطأة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على السلم والأمن الدوليين تعمقت، والفضل في ذلك يعود، وأجد لزاما علي أن أؤكد على ذلك، إلى جملة أمور منها العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإن التقرير المعنون: عولمة الجريمة: تقييم تهديد الجريمة عبر الوطنية، الذي نشر أثناء الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر A/64/PV.96 و A/64/PV.97)، بيّن بالضبط كيف أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يهددان الحوكمة واستقرار الدول.

الدخل المستحصل من الاتجار بالمخدرات شكل من أشكال إيرادات الجماعات المسلحة تعتمد عليه، كما نعلم جميعا، لتمويل الشبكات الإجرامية الضالعة في شتى أشكال الاتجار المحظور. وقد تمكن بعض من المنظمات الإجرامية تلك

– وقد نوه بذلك عدد من المتكلمين – من اكتساب قدرات عملياتية غالبا ما تفوق قدرات هيئات إنفاذ القانون في البلدان المتضررة. وإن ما يترتب على ذلك من فساد وعنف يقوض سلطة الدول، لا سيما الدول الأشد ضعفا.

مما يؤسف له أن الحقائق برهنت على صحة تلك التحليلات. وقد أعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن عميق قلقه إزاء الزيادة المستمرة في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا – بيساو. أما في أفغانستان، فقد طالبنا مرة أخرى بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة التهديد الذي يفرضه الاتجار بالهروين للمجتمع الدولي برمته.

وثمة مثال ملموس آخر تجلى في الصراع الذي عانت منه قيرغيزستان في حزيران/يونيه ٢٠١٠، والذي أشار إليه السيد فيدوتوف. ذلك الصراع، الذي أودى بأرواح المئات وأسفر عن تشريد الآلاف داخليا، كانت وراءه أسباب عديدة. لكن من الواضح أن سببا واحدا بينها كان بلا شك المصادمات بين مختلف شبكات الاتجار بالمخدرات. وفي هذا السياق من الجوهري، كما ذكر المجلس في بيانه الرئاسي (S/PRST/2010/4) في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، أن نولي اهتماما أعظم للتهديدات التي تشمل أكثر من مجال، سواء في تقييمنا للتهديدات أو في استراتيجياتنا لمواجهتها.

وهنا تود فرنسا أن تشيد وأن ترحب بتشكيل الأمين العام فرقة عمل معنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، برئاسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية. فهذه أداة تبدو وثيقة الصلة بالواقع فيما يتصل بإجراء فحص شامل للسياسات الخاصة بالتهديدات الشاملة لأكثر من مجال، كجزء لا يتجزأ من أعمال الأمم المتحدة في ذلك السياق.

وهذا التهديد يتعاظم أكثر لأننا نواجه تهديدا متغيرا مضاعفا. فالجماعات الإجرامية قادرة على التكيف بسهولة. وهي تتمتع بسعة حيلة لا حدود لها تجعلها قادرة على إيجاد طرق جديدة للاتجار وأساليب جديدة لمواصلته. وإذا أردنا أن لا تكون وكالات إنفاذ القانون متخلفة دائما خطوة وراء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فيجب علينا أن نعزز التعاون بين الدول على جميع المستويات الممكنة. ذلك هو هدف المبادرة التي اتخذت زمامها فرنسا في إطار رئاستها لمجموعة الدول الثماني، بعقد اجتماع في باريس في ١٠ أيار/مايو، بمشاركة ٢٢ وزيرا مسؤولا عن مكافحة المخدرات من أوروبا وأمريكا وأفريقيا، للتعامل مع الحرب على الاتجار بالكوكايين عبر الأطلسي. وأظهر ذلك الاجتماع الوزاري تقارباً في وجهات النظر حول التحليل والتفكير في الوسائل. وافتُتحت المحادثات مع اعتماد خطة العمل التي أدت بنا إلى الأمل في أن نكون قادرين على العمل بمزيد من الاتساق. وأود أن أشير إلى بعض عناصر الخطة.

العنصر الأول تحسين قدرة الاستخبارات من خلال تعزيز تقاسم المعلومات وتبادلها بين الدول بشأن الشبكات الإجرامية التي لا تعرف حدوداً. والعنصر الثاني تعزيز التعاون البحري لتيسير اعتراض شحنات المخدرات. والعنصر الثالث الذي أكد عليه المدير التنفيذي أيضاً، هو زيادة تعزيز آليات العدالة الجنائية بحيث لا يمكن لأحد أن يستغل المناطق التي ينعدم فيها القانون ويجعلها قاعدة خلفية للشبكات الإجرامية. والعنصر الأخير مصادرة العائدات بغية حرمان تجار المخدرات من منتج جرائمهم.

إن مسألتَي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تتصدى لهما مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤخراً جداً لجنة بناء السلام. ولكل هيئة دور تؤديه ضد ظاهرة تؤثر، بطبيعة الحال، على الاقتصاد والمجتمع والصحة. ولكننا ينبغي ألاّ نقلل أبداً من شأن الجانب الأمني، وبالتالي من دور

مجلس الأمن. ونود من المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره، وأن يقدّم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إحاطات إعلامية منتظمة.

وقبل الختام، أود على نحو أعم أن أعرب عن امتناننا للسيد فيدوتوف على أعمال المكتب المتعددة الأوجه في مجالات مهمة جداً، مثل مكافحة الاتجار بالبشر، ولكن أيضاً على تعزيز القدرات الوطنية للدول التي يتعين عليها مكافحة القرصنة. ونحن نقدّر ذلك العمل وديناميةفريقه هنا في نيويورك.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود خصوصاً أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أعرب أيضاً عن شكري للإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها السفير يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بمختلف أشكالها بعداً عالمياً. فهي تولّد بلايين الدولارات التي تؤدي إلى العنف والفساد، والتي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. ومكافحتها تتطلب تخصيص موارد بشرية ومالية هائلة يمكن استثمارها، بخلاف ذلك، في التنمية ورفاه السكان.

ووفقاً للمعلومات التي وفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن معظم التدفقات الناجمة عن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تحصل بين القارات. ففيما يتعلق بالاتجار بالبشر، ازداد عدد جنسيات الضحايا الذين وجدوا في أوروبا، في حين تأتي أكبر التدفقات المتعلقة بالاتجار بالمهاجرين من حركة العمال القادمين من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية، ومن أفريقيا إلى أوروبا. وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة إلى أن الاتجار بالبشر في أوروبا يولّد ٣ بلايين دولار سنوياً، في حين أن الاتجار غير المشروع بالمهاجرين من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية ينتج نحو ٧ بلايين دولار.

أمّا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فهو، من جانبه، قائم في جميع مناطق العالم، ولكنه يتركز، في المقام الأول، في المناطق المتضررة من الصراعات المسلحة، والجريمة المنظمة، والعنف المنتشر على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن قيمة هذه التجارة غير المشروعة تبلغ جزءاً صغيراً من قيمة التجارة المشروعة – أي حوالي ٥٣ مليون دولار سنوياً – إلاّ أن ضررها على حياة الإنسان يفوق الحصر في جميع أنحاء العالم.

وتُبرز تلك الخلفية الحاجة إلى اتخاذ تدابير وآليات فعالة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وكان اعتماد اتفاقية باليرمو خطوة كبيرة إلى الأمام، وأثبت اعتراف الدول بخطورة التهديدات التي تشكلها الجريمة. وكان ذلك الصك الهام ابتكارياً في المجال القضائي، ليس فحسب من حيث تصنيف الجرائم مثل المشاركة في جماعة إجرامية منظمة وعرقلة سير العدالة، ولكن أيضاً من حيث تحديد ملامح غسل الأموال والجرائم المرتبطة به. ومما يتصف بأهمية أكبر أن الاتفاقية أرست التعاون الدولي باعتباره الهدف الرئيسي، وأولت أهمية خاصة للمساعدات المتبادلة في المجال الجنائي، مثل تسليم المجرمين.

وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وهو شكل آخر من أشكال الجريمة المنظمة، فإن لدى المجتمع الدولي إطاراً تشريعياً دولياً يتم تعزيزه باستمرار منذ النصف الثاني من القرن الماضي. بالإضافة إلى تلك الصكوك، يجب أن نطبق على نحو فعال تقاسم المسؤولية كمبدأ إرشادي في المكافحة الشاملة والمتوازنة لمشكلة المخدرات العالمية في جميع جوانبها من خلال التعاون الدولي.

ويساور وفدي القلق إزاء الاتجاه نحو تجاهل البعض للاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجمعية العامة بشأن التعريف الفعلي لمشكلة المخدرات العالمية باعتبارها مفهوماً عاماً يشمل الجوانب المرتبطة بالمعروض من المخدرات غير المشروعة، الطبيعية منها والاصطناعية على حد سواء، والاتجار بسلائفها، والطلب عليها والجرائم ذات الصلة. ويمثل ذلك الاتجاه خطوة الى الوراء في الالتزام الذي قطعه عام ١٩٩٨ رؤساء الدول والحكومات في الجمعية العامة، وجرى تأكيده مجدداً خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة ٥٢ للجنة المخدرات في عام ٢٠٠٩.

والعلاقة القائمة بين مختلف أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والفساد، ليست ظاهرة جديدة. ومع ذلك، فإن تلك الصلات تتطلب من المجتمع الدولي التصدي لجميع هذه الأنشطة الإجرامية. وبوسعنا التغلب عليها بنفس تلك العزيمة.

علاوة على ذلك، إن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة يشمل أيضاً صكوكاً هامة جداً، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ذلك الصدد، فإن المنظمة تحتاج أيضاً إلى صك ملزم لوضع آليات ترمي إلى تحسين مراقبة التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمتفجرات، والمواد والذخائر المتصلة بها، ووسمها وتعقبها، ومنع نقلها إلى الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول.

ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الأمين العام أورد في تقريره (S/2011/255) أن تجارة الأسلحة الصغيرة غير منظمة تنظيماً جيداً وهي أقل شفافية من جميع نظم الأسلحة، من الضروري أن نختتم المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، ونزود الدول الأعضاء بالأدوات اللازمة للتصدي لهذه الجريمة التي لا تزال آثارها المدمرة قائمة في جميع القارات.

إن نطاق ظاهرة الجريمة المنظمة والتعقيد الذي تتصف به يتطلبان من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة. لذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة دعم الجمعية العامة باعتبارها منتدى للنقاش وبناء توافق الآراء من أجل التصدي لجميع جوانبها وتحدياتها.

وكجزء من ذلك الرد المتسق، وفي سياق المسائل التي ينظر فيها مجلس الأمن، فهو يؤدي دوراً هاماً في دعم وتعزيز سيادة القانون، وبخاصة نظم العدالة الجنائية، بغية مواجهة الجريمة المنظمة التي تجد تربة خصبة في حالات الصراع وما بعد الصراع، ويمكنها أن تهدد استقرار الدول في مرحلة إعادة الإعمار. ومن الحيوي أيضاً كفالة بناء القدرات الوطنية من أجل ضمان الاستمرارية في أداء النظم القضائية خلال الفترة الانتقالية وعمليات بناء السلام.

وفي ذلك الصدد، وبغية السعي إلى استجابات أكثر اتساقاً وتنسيقاً، نتفق مع السيد فيدوتوف على أنه من المهم بصورة خاصة لمجلس الأمن أن يكمّل العمل الهام الذي تقوم به هيئات أخرى للأمم المتحدة وأن يساهم فيه، لأن تزايد الجريمة المنظمة يمكنه أن يعرّض للخطر إحراز تقدم صوب الاستقرار، والحكم، وبناء المؤسسات في الحالات التي ينظر فيها المجلس.

لدى تقديم المساعدة لبلد ما يجب علينا، حتى تتمكن من الخروج من الصراع وإلى الأبد، اتباع نهج واسع وشامل، يتضمن، كعنصر أساسي، استراتيجيات لمنع الجريمة وتوليد فرص للتنمية الاقتصادية المستدامة لكي يبتعد الناس عن الجريمة. وهذا يتطلب تعاونا دوليا.

نحن مقتنعون بأن الجهود التي تبذلها دولة بمفردها لا تكفي لمكافحة جرائم من هذا القبيل والطبيعة المتعددة

الأبعاد لها وعبر الوطنية لها. فلا يمكن التصدي لضروب شتى لجريمة بجهود معزولة. إننا بحاجة إلى تحالفات استراتيجية ليتسنى لنا لمضي قدما معا وتحقيق هدف إقامة مجتمع أكثر أمانا. ويجب أن يتمثل هدف المجتمع الدولي في القضاء على جميع أشكال الجريمة المنظمة من خلال التعاون الدولي.

إن كولومبيا، من جانبها، تكرر تصميمها على تعزيز تدابيرها على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل زيادة فعالية الجهود التي نبذلها لمواجهة الطبيعة الشرسة والمتغيرة لهذا التحدي العالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

أود أن أشكر السفير فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية الزاخرة وأهنئه أيضا على القيادة التي يتحلى بها في ترؤسه لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. أرحب بالمبادرات التي اتخذها مؤخرا السيد فيدوتوف والتي أعلنها في إحاطته الإعلامية، وهي بالتحديد الأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

ويطيب لغابون أيضا أن ترى أن مجلس الأمن ما برح لعدة سنوات الآن يقر بأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات يمثلان تهديدا شاملا للسلم والأمن الدوليين. إن أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أكبر بكثير من مجرد الاتجار بالمخدرات، إذ أنها تشمل المهاجرين، والاتجار بالبشر وغسل الأموال والفساد. وهذه التهديدات تزعزع استقرار المناطق أو الدول الضعيفة، وتقوض جهود المجتمع الدولي في المساعدة الرامية إلى التنمية وإعادة التعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في الدول الضعيفة.

أما في البلدان المتقدمة النمو، كما في أماكن أخرى، فإن نفس الظاهرة تفضي إلى تدهور الحالة الأمنية. إنها تهدد الديمقراطيات وتضعف نسيج المجتمعات واقتصاداتها. وهذه الظاهرة تتزايد نتيجة تحسين التكنولوجيات والحدود المفتوحة والأسواق، وهذا أدى إلى إتاحة فرص جديدة للشبكات الإجرامية.

نتيجة ذلك، لا بد من التصدي لهذه المشاكل بصورة كلية. وهذا يتطلب، في جملة أمور، جهودا مشتركة، وتعزيز التعاون الدولي مع تبادل المعلومات والخبرات. وتقديم المساعدة لتعزيز قدرات البلدان الأقل حظا سيكون جزءا من هذه الجهود.

كذلك يعني التعاون الدولي أنه ينبغي أن ينصب التركيز على الجهود الإقليمية وعلى تعزيز تنفيذ التدابير القائمة الرامية إلى المساعدة في منع الجريمة وكبحها، أي تدابير مستمدة من الأطر القانونية الراهنة. وأود أن أبرز في هذا المقام بأن الاتفاقية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية المبرمة في عام ١٩٦١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المبرمة في عام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كلها مهمة.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي من دون تجديد تأييد بلدي للجهود الجديرة بالثناء التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الطبيعة الشاملة للتهديدات التي تقوض السلم والأمن في العالم أجمع. لذلك تؤيد غابون الاستجابة التي يتوخاها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي أوجزها السيد فيدوتوف في إحاطته الإعلامية.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف، للرد على التعليقات التي أبدتها الدول.

السيد فيدوتوف (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم مرة أخرى، يا سيادة الرئيس على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة الهامة جدا لمجلس الأمن لتقييم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

(تكلم بالانكليزية)

إن تقييم المجلس لعمل المكتب مشجع جدا. وأنا ممتن جدا لأعضاء المجلس على كلماتهم الرقيقة، وأعتبر هذه الكلمات بمثابة توجيهات لي. وسوف تكون مفيدة جدا لنا في المستقبل، ولكنها أيضا رصيد من الثقة. أود أن أؤكد للمجلس أننا في المكتب سنسعى إلى الارتقاء إلى مستوى توقعات المجلس منا.

وأود من خلال الممثلين هنا أن أشكر أيضا حكوماتهم الممثلة في المجلس على دعمها للمكتب، بما في ذلك الدعم المالي. في الواقع، أن وضعنا المالي صعب. فنحن نعتمد في الغالب على المساهمات الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء. بيد أننا نشعر بالامتنان أيضا للمانحين والمساهمين لدينا على دعمهم لأنشطتنا، وهي أنشطة مهمة جدا، ومهمة جدا في أجزاء كثيرة من العالم. وبطريقة متوازية نعمل حاليا على الإصلاح الإداري والمالي لدينا، وسنظل نعتمد على المساهمات الطوعية في المستقبل المنظور. فتلك من سنة الحياة.

لن أعلق على البيانات التي أُدلي بها اليوم، غير أنني أود ببساطة التطرق إلى بعض النقاط.

بادئ ذي بدء، فيما يتعلق بالمخدرات، لقد شجعتني حقا الفكرة السائدة في مجلس الأمن ومفادها أنه عند تناولنا لمشكلة المخدرات، علينا ألا ننسى ضحايا الإدمان على المخدرات ونحن نواصل النظر في مكافحة الاتجار بالمخدرات بوصفها مشكلة هامة. إنهم جديرون بمساعدتنا. وعلينا مد يد المساعدة إليهم إلى أن يبرأوا من مرضهم، وعلينا أن نتحلى بالعطف والتفهم فيما يتعلق بالحالة، فهم مرضى ويجب التعامل معهم على هذا النحو.

غير أن المجرمين الحقيقيين بالطبع هم كبار تجار المخدرات. وفي ذلك الصدد، علينا مواصلة العمل بمنتهى الهمة وحتى بطريقة أكثر قوة، خاصة لمنع توفر طرق جديدة لمخدرات جديدة للحصول على أسواق جديدة في مختلف أجزاء العالم.

أما فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، فقبل عام، اعتمدت الجمعية العامة خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٣). أود، من خلال ممثل البرتغال، أن أعرب مرة أخرى عن تقدير للممثلة الدائمة للبرتغال التي أدت دورا أساسيا في التوصل إلى اتفاق بشأن الخطة.

بوسعي أن أبلغ المجلس أنه منذ ذلك الحين، بدأنا العمل. وعلى الرغم من الموارد الشحيحة لدينا في الصندوق الاستئماني، تمكنا قبل بضعة أشهر من إطلاق برنامج صغير في لندن لتقديم المنح. وأمل في الأسابيع القليلة المقبلة أن نبدأ بمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال منهم، من خلال المنظمات غير الحكومية المؤهلة. وسيكون ذلك أول نتيجة عملية للقرار وخطة العمل العالمية. ولعل الأعضاء يذكرون أننا في غضون عام واحد فقط شهدنا نتائج عملية وملموسة لجهودنا وأصبح لدينا الآن سياسات متفق عليها.

أما بشأن المنظمات الإقليمية، فبطبيعة الحال نعمل مع المنظمات والترتيبات الإقليمية في العديد من المناطق، بما في ذلك في أفغانستان والبلدان المجاورة.

ونحن نتطلع إلى استمرار التنسيق المفيد لجهودنا معهم.

مما يثلج صدورنا للغاية أن آلية استعراض الأقران المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعمل بشكل جيد وأن الآلية تتيح تنفيذ الاتفاقية بطريقة أكثر جدوى.

وآمل أن تتمكن الدول الأطراف في اتفاقية باليرمو – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – من إنشاء آلية الاستعراض ذاتها، الأمر الذي من شأنه تعزيز إمكانية تنفيذ هذا الصك وغيره من الصكوك القانونية الدولية الهامة.

وختاما، أود أن أؤكد للمجلس أنه وقتما يطلب مني العودة وتقديم إحاطة إعلامية له، فإنني رهن إشارته. وينبغي للأعضاء ألا ينسوا أنه ولئن كان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد طور في السنوات الأخيرة مهارات ذات صلة بالعمل باعتباره وكالة إنمائية – تساعد الناس في مختلف أنحاء العالم من خلال شبكة مكاتبنا الإقليمية والقطرية – فإننا من الناحية القانونية، أساسا، إدارة أخرى تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. ونحن لا نختلف عن إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية، وبالتالي فإن من الطبيعي تماما أن تقدم إدارة تابعة للأمم المتحدة إحاطة إعلامية لمجلس الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أؤكد لرئاسة المجلس، مرة أخرى، أن المكتب سيظل تحت تصرف المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير فيدوتوف على تعليقاته وعلى ملاحظاته الختامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.